توجيه القراءات القرآنية
وأثره في بناء المعنى التفسيري

■ د. محمد عبدالسلام حسن الحضيري*

● تاريخ استلام البحث 2025/09/18م ● تاريخ قبول البحث 2025/12/04م

■ **المستخلص**:

يعتبر علم توجيه القراءات القرآنية هو أحد العلوم المركزية في التي خدمت النص القرآني بشكل عميق، حيث يركز على تفسير الأوجه اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية والدلالية المرتبطة بالقراءات المتواترة، إضافة إلى استعراض ما تولّده هذه القراءات من تأثيرات في تفسير النصوص، ويسعى هذا البحث إلى تحليل أثر توجيه القراءات القرآنية في تنوع التفسير، مع تسليط الضوء على دوره في إثراء المعاني القرآنية ويستعرض مواقف المفسرين من اختلاف القراءات، فضلاً عن توضيح طبيعة التباين الناتج عن تنوع القراءات وتعددها

استند البحث إلى المنهج الاستقرائي التحليلي، مدعومًا بالمنهج المقارن، من خلال استعراض نماذج تطبيقية من القراءات القرآنية وربطها بأقوال أشهر المفسرين، مثل الطبري، الزمخشري، ابن عطية، القرطبي، وابن عاشور، وتوصلت الدراسة إلى أن اختلاف القراءات يعبر عن اختلاف تنوع وتكامل وليس تضادًا، وأن التوجيه العلمي المنضبط لهذه القراءات يسهم في تعزيز المعاني القرآنية، ويبرز عمقها واتساقها.

تناول البحث الضوابط المنهجية المستخدمة في توظيف توجيه القراءات في مجال التفسير، مع التنبيه إلى أبرز الأخطاء الناتجة عن سوء استخدامها، لا سيما في بعض الاتجاهات التفسيرية المعاصرة، وخلص إلى أن علم توجيه القراءات القرآنية يعد أداة تفسيرية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، لما له من دور في تحقيق فهم متكامل للنص القرآني وضمان انسجامه على المستويين الدلالي والبياني.

● **الكلمات المفتاحية**: توجيه القراءات، قراءات قرآنية، تفسير، قراءات مختلفة، دلالات

*. أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة سبها E-maiI: Moh.alhudhairy@gmail.com

■ **Abstract:**

The science of Qur'anic reading direction (ʿIlm Tawjīh al-Qirāʾāt) is a fundamental discipline within Qur'anic studies, as it examines the linguistic, grammatical, morphological, rhetorical, and semantic justifications of the canonical Qur'anic readings and their interpretive implications. This research explores the impact of directing Qur'anic readings on interpretation, highlighting its role in expanding meaning and regulating exegetical disagreement.

The study adopts an inductive and analytical methodology, supported by a comparative approach, through applied examples drawn from the interpretations of leading exegetes such as al-Ṭabarī, al-Zamakhsharī, Ibn ʿAṭiyyah, al-Qurṭubī, and Ibn ʿĀshūr. The findings demonstrate that differences among canonical readings represent complementary diversity rather than contradiction, and that proper methodological direction enhances semantic richness and interpretive coherence.

The research also establishes methodological guidelines for the sound employment of Tawjīh al-Qirāʾāt and warns against misapplications that distort Qur'anic meaning. It concludes that directing Qur'anic readings is an essential interpretive tool for achieving a comprehensive and harmonious understanding of the Qur'anic text.

Keywords: Tawjīh al-Qirāʾāt, Qur'anic Readings, Tafsīr, Variant Readings, Semantics.

■ مقدمة البحث

يعتبر علم توجيه القراءات القرآنية من العلوم الراسخة التي كان لها دور كبير في خدمة النص القرآني، حيث يُسلط الضوء على الجوانب اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية والدلالية في القراءات المتواترة، مع توضيح الآثار التفسيرية المترتبة عليها، ويُمثل هذا العلم أداة منهجية أساسية لفهم تنوع الدلالات في القرآن الكريم، وضبط الاختلاف بين المفسرين، والعمل على تجنب التناقض عند التعامل مع اختلاف القراءات في التفسير

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، أبرزها ترسيخ مفهوم علم

توجيه القراءات القرآنية وتوضيح نشأته، بالإضافة إلى تسليط الضوء على تأثيره في تنوع التفسير وثراء الدلالات القرآنية، كما يسعى إلى استعراض مواقف المفسرين تجاه اختلاف القراءات، مع التركيز على توضيح الضوابط المنهجية التي تضبط استخدام هذا العلم في التفسير، والتنويه بالأخطاء الناتجة عن سوء توظيفه، سواء في الماضي أو الحاضر.

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي لتتبع النصوص المرتبطة بتوجيه القراءات، مع الاستناد إلى المنهج المقارن لموازنة آراء المفسرين، خاصةً الطبري، والزمخشري، وابن عطية، والقرطبي، وابن عاشور، كما استفاد من المنهج التطبيقي من خلال تقديم نماذج قرآنية توضح تأثير اختلاف القراءات على التفسير.

تطلّب البحث تسلسلاً منهجيًا قُسّم إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، خصّص الفصل الأول لتوجيه القراءات القرآنية، والنص القرآني، وتأثير توجيه القراءات على تنوّع التفسير، مع عرض نماذج تطبيقية، أما الفصل الثاني فتناول الضوابط المنهجية لاستخدام علم توجيه القراءات، مع تسليط الضوء على أخطاء التوظيف وعرض نموذج تطبيقي حديث، اختُتم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

■ **إشكالية البحث وتميّزه**

رغم كثرة الدراسات التي تناولت القراءات القرآنية قديمًا وحديثًا، إلا إن معظمها ركّز على الجوانب النظرية لتأصيل علم توجيه القراءات، أو تناول أثر القراءات في التفسير بشكل عام، أو اختص بدراسة منهج تفسير معين، ومع ذلك، لم تقم تلك الدراسات بدمج هذه المسارات بشكل منهجي في إطار دراسة واحدة شاملة ومتكاملة، أدى هذا الأمر إلى الحاجة الماسّة لإجراء بحث يُظهر أثر توجيه القراءات القرآنية في التفسير بطريقة تطبيقية ومنهجية واضحة ومنضبطة.

تتمثل مشكلة هذا البحث في توضيح دور التوجيه العلمي للقراءات القرآنية في توسيع الدلالة القرآنية وضبط الخلاف التفسيري،كما يسعى إلى التفريق بين اختلاف التنوع المشروع والتوظيف غير المنهجي للقراءات، الذي قد يؤدي إلى اضطراب الفهم أو الإيهام بوجود تعارض، يتميز البحث بالجمع بين التأصيل النظري المختصر والدراسة التطبيقية،

متضمناً ربط نماذج قرآنية مختارة بأقوال كبار المفسرين، مع التركيز على إبراز الضوابط المنهجية التي تنظم توظيف القراءات في التفسير..

كما يحاول البحث معالجة مجموعة من التساؤلات المهمة، من أبرزها: ما هو مفهوم توجيه القراءات القرآنية؟ وما هي أسسه المنهجية؟ وكيف أدى إلى تنوع التفسير واتساع المعاني؟ وما هي أبرز الضوابط العلمية التي تحكم استخدامه في التفسير؟

ومن خلال ذلك، يسعى البحث إلى تقديم إضافة علمية تسهم في تنظيم هذا المجال وإبراز التكامل بين دلالات القراءات القرآنية

■ **الفصل الأول: توجيه القراءات والنص القرآني**

● **المبحث الأول: أهمية علم توجيه القراءات وأثره في فهم النص القرآني**

● **المطلب الأول: أهمية علم توجيه القراءات في صيانة المعنى القرآني**

يعتبر علم توجيه القراءات القرآنية من أبرز العلوم الأصيلة التي تسهم في المحافظة على المعنى القرآني من الفهم القاصر أو الخاطئ، من خلال بيان وجوه القراءات المختلفة وربطها بأصولها اللغوية والسياقية، فالقراءات المتواترة تمثّل كلها نصًا منزلًا، واختلافها لا يعني تضادّ المعاني، بل تنوّعها واتساعها، ومن ثمّ فإن توجيه هذه القراءات يُعدّ ضرورة علمية لضبط الفهم الصحيح للنص القرآني.[1]

وتبرز أهمية هذا العلم في كونه يرفع الإشكال عن المواضع التي قد يُتوهم فيها وجود تعارض بين القراءات أو بين أقوال المفسرين، فببيان التوجيه اللغوي والمعنوي لكل قراءة، يتضح أن الخلاف إنما هو اختلاف تنوّع، وأن كل قراءة تسهم في إبراز جانب من المعنى الكلي للآية، وقد نبّه كثير من العلماء إلى أن إهمال توجيه القراءات قد يؤدي إلى ترجيح تفسير على حساب قراءة ثابتة، وهو منهج غير سديد.[2]

كذلك من مظاهر أهمية توجيه القراءات في إبراز المعنى القرآني بيان أن بعض ألفاظ القرآن لا يُفهم معناها الوافي إلا بجمع قراءاتها المختلفة، فكل قراءة قد تسهم في إضافة قيد دلالي أو توضح معنىً محتملًا في قراءة أخرى، وقد أكّد ابن الجزري أن تلاقي القراءات في

الموضع الواحد بمنزلة اجتماع الآيات في الموضوع الواحد، يُفسّر بعضها بعضًا. [3]

ولعلم توجيه القراءات إسهام في منع الطعن في القراءات الثابتة بدعوى مخالفتها للقياس اللغوي أو الذوق البلاغي، فيُظهر بجلاء أن كل قراءة لها وجه صحيح في العربية، وأنها جاءت على سنن فصيح معروف، وقد كان لهذا الدور الأثر البالغ في الدفاع عن النص القرآني أمام بعض الاتجاهات العقلية أو اللغوية المتشددة.[4]

ويبرز هذا الأثر بوضوح في كتب التفسير، حيث يعتمد المفسرون على توجيه القراءات في ترجيح المعنى الأليق بالسياق، أو في الجمع بين الأقوال المختلفة، فعلى سبيل المثال نجد الشيخ الطبري كثيرًا ما يذكر القراءات، ثم يبيّن أن اختلافها يؤدي إلى معانٍ متقاربة، فيحمل الآية على جميعها، مما يعكس وعيًا عميقًا بأهمية هذا العلم في حفظ وحدة المعنى القرآني [5]

وخلاصة القول إن علم توجيه القراءات يمثّل أداة علمية دقيقة لبيان المعنى القرآني، وضبط الفهم التفسيري، ومنع الوقوع في التعارض الوهمي، مما يجعله ركيزة لا غنى عنها في الدراسات القرآنية والتفسيرية.

- **المطلب الثاني: أثر علم توجيه القراءات في اختلاف التفسير وتنوّعه**

يُعتبر اختلاف القراءات القرآنية أحد أهم الأسباب التي أدّت إلى اتساع التفسير وتنوعه، فاختلاف أوجه الأداء في اللفظ القرآني يؤدي – في كثير من الأحيان – إلى الاختلاف في الدلالة أو توسيع لها، فيدفع المفسر إلى بيان أثر كل قراءة في المعنى، كما يقوم علم توجيه القراءات بدور محوري في ضبط هذا الاختلاف، وبيان أنه اختلاف تنوّع لا تضاد، وأن كل قراءة ثابتة تسهم في إثراء التفسير وتوسيعه.[6]

ومن أبرز مظاهر أثر توجيه القراءات في اختلاف التفسير اختلاف الإعراب بين القراءات، مما يؤدي إلى تعدد المعاني التفسيرية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ**﴾ وقراءة: ﴿**هَذَا سَاحِرٌ مُبِينٌ**﴾ (المائدة: 110)، حيث وجّه العلماء القراءة الأولى على أن الإشارة إلى ما جاء به موسى عليه السلام من الآيات، بينما وجّهوا القراءة الثانية على

أن الإشارة إلى شخص موسى عليه السلام، وقد ذكر الطبري أن اختلاف القراءة هنا أظهر معنيين متكاملين في سياق اتهام بني إسرائيل لموسى عليه السلام.[7]

ومنه أيضًا اختلاف الصيغ الصرفية الذي ينعكس على التفسير، كما في قوله تعالى:﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وقراءة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: 4) فقد وجّه العلماء قراءة مالك على مفهوم التملك والتصرّف، وقراءة ملك على مفهوم السلطان والقهر، واعتبروا أن اجتماع القراءتين يُظهر كمال الملك الإلهي في ذلك اليوم، وقد توسّع الزمخشري وابن عاشور في بيان هذا الأثر الدلالي، وربطاه بمقاصد السورة العامة.[8]

ويبرز أثر توجيه القراءات كذلك في اختلاف المعنى الفقهي والتشريعي، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وقراءة: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ (المائدة: 6)، حيث وجّه العلماء القراءة بالنصب على الغسل، والقراءة بالجر على المسح، وبيّنوا أن اختلاف القراءة أسهم في اختلاف الفقهاء في حكم غسل الرجلين أو مسحهما في الوضوء، وقد تناول القرطبي هذا المثال مطوّلًا، وبيّن أثر توجيه القراءة في الخلاف الفقهي.[9]

كما يسهم علم توجيه القراءات في الجمع بين أقوال المفسرين المختلفة، فقد يُفسَّر النص على قراءة، ويُفسَّر تفسيرًا آخر على قراءة ثانية، فيحتار الناظر ويظن وجود تعارض، بينما الحقيقة أن كل تفسير قائم على قراءة معتبرة، وقد أكّد ابن عاشور أن إغفال هذا الجانب يؤدي إلى سوء فهم الخلاف التفسيري، وإلى تضييق ما وسّعه الله في كتابه[10]

ونقول أخيرا إن علم توجيه القراءات يمثّل مفتاحًا أصيلا لفهم اختلاف التفسير وتنوّعه، ويمنح الباحث القدرة على الجمع بين الأقوال التفسيرية المختلفة، وردّها إلى أصولها النصية الصحيحة، مما يسهم في بناء تفسير متكامل يراعي جميع وجوه الأداء القرآني.

- **المطلب الثالث: أثر علم توجيه القراءات في ترجيح الأقوال التفسيرية**

نرى أن علم توجيه القراءات يعد أداةً منهجية دقيقة في العمل على ترجيح الأقوال التفسيرية عند تعددها، حيث نجده يُسهم في ربط القول التفسيري بالقراءة التي بُني عليها، وبيان مدى توافقه مع السياق اللغوي والنصي للآية، فكثير من الخلاف الذي يوجد بين

المفسرين يرجع في حقيقته إلى اختلافهم في اعتماد قراءة دون أخرى، أو في تقدير أثر القراءة في المعنى.[11]

ويقوم التوجيه بدور كبير في كشف القول الأقرب إلى النص، ليس لغرض إلغاء الأقوال الأخرى، بل من حيث بيان وجوه القوة في كل قول، وربطه بقراءته المعتمدة، لذا فقد اعتمد الطبري هذا المنهج بوضوح، فكان يذكر الأقوال المختلفة، ثم يُرجّح بينها استنادًا إلى القراءة الأظهر في الدلالة، أو الأشهر في الاستعمال، مع اعترافه بصحة باقي القراءات من حيث الثبوت.[12]

ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ وقراءة: ﴿وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (آل عمران: 37)، فقد وجّه العلماء القراءة المشددة للفاء على أن الله عز وجل هو الذي تولّى أمر كفالة مريم عليها السلام بتقديرٍ إلهي، بينما وجّهوا القراءة المخففة على أن زكريا عليه السلام هو الذي باشر الكفالة، وقد رجّح بعض المفسرين معنى العناية الإلهية بناءً على قراءة التشديد، مع إقرارهم بأن القراءة الأخرى صحيحة وتفيد مباشرة زكريا للكفالة، ويُعدّ هذا المثال شاهدًا واضحًا على دور التوجيه في ترجيح المعنى الأليق بالسياق دون إبطال غيره. [13]

وتبين لنا أن أثر التوجيه في ترجيح الأقوال الفقهية والتشريعية يبرز حين يكون اختلاف التفسير مبنيًا على اختلاف القراءة، ففي مثل هذه المواضع، لا يكون الترجيح قائمًا على مجرد الذوق أو القياس، بل على توجيه القراءة من حيث اللغة ووضوح السياق، وقد نبّه القرطبي إلى أن كثيرًا من الخلاف الفقهي إنما منشؤه اختلاف القراءات، وأن الجمع بينها أولى من إلغاء إحداها متى أمكن ذلك.. [14]

ويؤكّد ابن عاشور إن الترجيح في البيان التفسيري القائم على توجيه القراءات يُعدّ من أعدل مناهج الترجيح، لأنه ينطلق من النص نفسه، لا من عوامل خارجية، كما يحذّر من ترجيح تفسير يهمل قراءة ثابتة، لما في ذلك من تضييق لسعة المعنى القرآني. [15]

وخلاصة القول أن علم توجيه القراءات القرآنية يمكّن المفسر من ممارسة الترجيح التفسيري على أسس علمية راسخة، ويمنع الوقوع في التهميش والإقصاء غير المنهجي للأقوال التفسيرية، كما يسهم في بناء رؤية تفسيرية شاملة تراعي جميع وجوه الأداء القرآني.

■ الفصل الثاني: الأثر التفسيري لتوجيه القراءات القرآنية (دراسة تطبيقية)

• تمهيد الفصل

يهدف هذا الفصل إلى إظهار الأثر التطبيقي لعلم توجيه القراءات القرآنية في اختلاف التفسير وتنوّعه، من خلال نماذج مختارة من الآيات القرآنية التي تعدّدت قراءاتها، وانعكس ذلك على اختلاف أقوال المفسرين، كما يُعنى هذا الفصل بربط القراءة بالتفسير، وبيان كيف كان لتوجيه القراءات الأثر الكبير في توسيع المعنى القرآني، وترشيد الخلاف التفسيري، ومنع التعارض الظاهري بين الأقوال.

• المبحث الأول: أثر توجيه القراءات في اختلاف المعنى التفسيري

•المطلب الأول: اختلاف المعنى باختلاف الصيغة الصرفية في القراءات

يعتبر اختلاف الصيغة الصرفية بين القراءات من أبرز الأسباب التي أدّت إلى اختلاف المعنى التفسيري، فتغيّر بنية الكلمة يترتب عليه تغيّر في الدلالة، أو توسيع لها. ولهذا فإن علم توجيه القراءات يقوم ببيان هذه الصيغ المختلفة، وربطها بالسياق، وبيان أثرها في المعنى دون إلغاء لأي قراءة ثابتة.[16]

ومن الأمثلة البارزة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ وقراءة: ﴿**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ (الفاتحة: 4)،

فقد وجّه الطبري قراءة مالك على معنى التملّك والتصرّف المطلق، ووجّه قراءة ملك على معنى السلطان والقهر، وبيّن أن اجتماع القراءتين يدل على كمال الملك الإلهي في ذلك اليوم،[17] وذهب الزمخشري إلى أن اختلاف الصيغة الصرفية هنا أكسب المعنى قوة وشمولًا، إذ جمع بين الملك الذاتي والملك السلطاني.[18] ، وأكّد ابن عاشور أن القراءتين بمنزلة آيتين في الدلالة، إحداهما تُفسّر الأخرى. [19]

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿**فَتَبَيَّنُوا**﴾ وقراءة: ﴿**فَتَثَبَّتُوا**﴾ (الحجرات: 6)، فقد وجّه المفسرون القراءة الأولى على طلب البيان والكشف، والقراءة الثانية على التأنّي وعدم العجلة، وبين القرطبي إلى أن اختلاف الصيغة الصرفية أفاد معنىً تشريعيًا متكاملًا في التعامل مع الأخبار، يجمع بين التثبّت وطلب البيان معًا. [20]

وتُبرز هذه الأمثلة الواضحة أن التوجيه الصرفي للقراءات لا يؤدّي إلى تضادّ وتنافر في المعنى، بل إلى تنوّعه واتساعه، وأن إهمال هذا التوجيه قد يفضي إلى قصر المعنى على وجه واحد، مع ثبوت غيره في القراءة.

- **المطلب الثاني: اختلاف المعنى باختلاف الإعراب في القراءات**

يُعدّ اختلاف الإعراب بين القراءات القرآنية من أكثر أسباب اختلاف المعنى التفسيري وضوحًا، إذ يترتب على تغيّر الموقع الإعرابي للكلمة تغيّر في علاقتها بما قبلها أو بعدها، مما يفتح آفاقًا دلالية متعددة داخل السياق الواحد، ويأتي دور علم توجيه القراءات في بيان وجه كل إعراب، وربطه بالمعنى المقصود، ورفع توهّم التعارض بين التفاسير المبنية على اختلاف القراءة.[21]

ومن أشهر الأمثلة التطبيقية في هذا الباب قوله تعالى:﴿**وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾ وقراءة:﴿**وَأَرْجُلِكُمْ**﴾ (المائدة: 6)

فقد وجّه الشيخ الطبري قراءة النصب على العطف على قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم﴾، فيبرز المعنى بوجوب غسل الرجلين، بينما وجّه قراءة الجر على العطف على قوله: ﴿برؤوسكم﴾، فيكون المعنى المسح،[22] وذهب الشيخ القرطبي إلى أن اختلاف الإعراب هنا كان سببًا رئيسًا في اختلاف الفقهاء في حكم غسل الرجلين أو مسحهما، وأن كل قراءة أفادت حكمًا معتبرًا في الفقه الإسلامي [23]

و بعض المفسرين، كابن عطية، سعى إلى الجمع بين القراءتين، فرأى أن الأصل هو الغسل، وأن المسح يُحمل على التخفيف عند وجود الخفّين، وبذلك يكون اختلاف الإعراب قد وسّع الدلالة التشريعية بدل أن يضيّقها، [24] ويُعدّ هذا المثال شاهدًا على الأثر الكبير لتوجيه القراءات في ترشيد الخلاف الفقهي والتفسيري.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ**﴾ وقراءة شاذة: ﴿**لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى**﴾، حيث يختلف الإعراب في توجيه **هُدًى** ، فإمّا أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أو حالًا، أو خبرًا ثانيًا، وقد ذكر الزمخشري أن اختلاف الإعراب هنا أدّى إلى تنوّع في توجيه المعنى بين كونه وصفًا للكتاب أو بيانًا لأثره[25]

كما يظهر أثر اختلاف الإعراب في القراءات في قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ وقراءة: ﴿وَكَفَلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (آل عمران: 37)، فقد ترتب على اختلاف الإعراب والبناء اختلاف في إسناد الفعل، فأفادت إحدى القراءتين العناية الإلهية المباشرة، وأفادت الأخرى مباشرة زكريا عليه السلام للكفالة، وقد بيّن ابن عاشور أن هذا الاختلاف يُثري المعنى، ولا يُنشئ تعارضًا، بل يكمّل الصورة التفسيرية.[26]

ويخلص من هذه النماذج أن اختلاف الإعراب بين القراءات يمثّل عنصرًا فاعلًا في تنوّع المعنى التفسيري، وأن علم توجيه القراءات يقوم بدور حاسم في ضبط هذا التنوع، وبيان أن كل قراءة ثابتة تحمل وجهًا صحيحًا في اللغة والمعنى.

•المطلب الثالث: اختلاف المعنى باختلاف البناء للمعلوم والمجهول في القراءات

يُعدّ اختلاف البناء للمعلوم والمجهول بين القراءات القرآنية من الظواهر اللغوية التي يترتب عليها اختلاف دلالي مؤثر في التفسير، فيختلف توجيه المعنى باختلاف إسناد الفعل إلى فاعله الصريح أو حذفه والبناء للمجهول، كما يقوم علم توجيه القراءات ببيان وجه كل قراءة، وربطها بالسياق العام للآية، وإظهار أن هذا الاختلاف يُثري المعنى ولا يُنشئ تعارضًا.[27]

ومن أبرز الأمثلة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ وقراءة: ﴿زَيَّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (البقرة: 212)، فقد وجّه الطبري القراءة المبنية للمجهول على أن التزيين وقع دون التصريح بالفاعل، ليفيد العموم في أسباب التزيين من النفس والشيطان والدنيا، بينما وجّه القراءة المبنية للمعلوم على أن الله تعالى هو المزيِّن ابتلاءً واستدراجًا. وبيّن أن كلا الوجهين صحيح في المعنى والسياق.[28]

وتوسّع الزمخشري في بيان الأثر البلاغي لهذا الاختلاف، فاعتبر أن البناء للمجهول يُركّز على حال الكافرين وانشغالهم بالدنيا، دون الالتفات إلى الفاعل، بينما يبرز البناء للمعلوم جانب الابتلاء الإلهي في سياق الحكمة والاختبار، [29] وأكّد ابن عاشور أن الجمع بين القراءتين يُقدّم رؤية تفسيرية شاملة تجمع بين السبب الظاهر والسبب الغيبي للتزيين.[30]

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَقُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وقراءة: ﴿وَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: 195)، حيث يختلف المعنى بين التركيز على حال المجاهدين من جهة كونهم مقتولين، أو من جهة كونهم مقاتلين، وقد بيّن القرطبي أن اختلاف البناء هنا أفاد الجمع بين الفعل والنتيجة، وأن كلا القراءتين تُكمّل الأخرى في بيان منزلة المجاهدين [31]

ويظهر أثر اختلاف البناء كذلك في توجيه الأحكام والمعاني العقدية، فقد يُفهم من القراءة المبنية للمعلوم إثبات الفعل لله تعالى، بينما تفيد القراءة المبنية للمجهول تأكيد المعنى على وقوع الفعل ذاته دون تعيين الفاعل، وقد نبّه العلماء إلى ضرورة الحذر في هذا الباب، وعدم بناء الأحكام العقدية على قراءة واحدة مع إغفال الأخرى إذا ثبتتا معًا. [32]

وخلاصة القول إن اختلاف البناء للمعلوم والمجهول بين القراءات القرآنية يُعدّ سببًا رئيسًا في تنوّع المعنى التفسيري، وأن علم توجيه القراءات يمكّن المفسر من الجمع بين هذه المعاني، وردّها إلى سياق واحد متكامل، دون تعارض أو تناقض.

■ **المبحث الثاني: أثر توجيه القراءات في الاختلاف الفقهي**

● **المطلب الأول: أثر اختلاف القراءات في استنباط الأحكام الشرعية**

يعتبر اختلاف القراءات القرآنية من أبرز الأسباب التي أسهمت في نشوء الاختلاف الفقهي بين العلماء، فقد يترتب على اختلاف أوجه الأداء القرآني اختلاف في الدلالة التشريعية للنص، سواء من حيث الإطلاق والتقييد، أو من حيث الوجوب والندب، أو من حيث تحديد محلّ الحكم، كما يقوم علم توجيه القراءات بدور محوري في بيان هذا الاختلاف، وردّه إلى أصوله النصية الصحيحة، وبيان أن منشأه اختلاف التنزيل لا اختلاف الفهم المجرد.[33]

ومن أشهر الأمثلة التطبيقية في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وقراءة: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ (المائدة: 6)، وقد سبق بيان أثر اختلاف الإعراب في هذه الآية، غير أن أثره الفقهي يستحق وقفة خاصة، فقد استدلّ من قرأ بالنصب على وجوب غسل الرجلين، بينما استدلّ من قرأ بالجر على جواز المسح. وأما الشيخ القرطبي فقد بين أن هذا

الاختلاف الفقهي لم يكن ناشئًا عن تضادّ في النص، بل عن تنوّع في القراءة، وأن الجمع بين القراءتين أولى من إلغاء إحداهما، فحُمل الغسل على الأصل، والمسح على حال لبس الخفين.[34]

ومن الأمثلة أيضًا قوله تعالى: ﴿**فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ**﴾ (النساء: 92)، حيث وردت قراءة شاذة بدون قيد الإيمان. وقد ناقش المفسرون هذا الاختلاف، وبيّنوا أن القراءة المتواترة قيّدت الحكم بالإيمان، بينما أفادت القراءة الأخرى أصل الحكم دون القيد، وقد رجّح جمهور الفقهاء العمل بالقراءة المتواترة، مع اعتبار القراءة الأخرى مبيّنة لسعة المعنى، لا ناسخة ولا معارضة.[35]

ويظهر أيضاً أثر توجيه القراءات في باب الحدود والأحكام، كما في قوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ (المائدة: 38)، فقد ناقش العلماء اختلاف دلالة الجمع والإفراد في بعض القراءات، وأثر ذلك في تحديد محلّ القطع، وقد أشار ابن عطية إلى أن توجيه القراءة هو الأساس في فهم النص، وأن الاعتماد على قراءة دون أخرى قد يؤدي إلى تضييق الحكم بغير دليل.[36]

والأصوليون أكدوا أن اختلاف القراءات يُنزّل منزلة تعدد النصوص، وأنه يجوز بناء الأحكام الفقهية على مجموع القراءات الثابتة، لا على قراءة واحدة فقط، وقد أشار الزركشي إلى أن هذا الأصل من أهم ما ينبغي مراعاته عند الاستدلال الفقهي بالقرآن الكريم.[37]

وخلاصة القول إن علم توجيه القراءات يمثّل أداة ضرورية لفهم أصل الاختلاف الفقهي، وضبط مسالك الاستدلال، ومنع توهّم التعارض بين الأحكام الشرعية المستنبطة من النص القرآني.

- **المطلب الثاني: أثر توجيه القراءات في الخلاف الأصولي**

تبين لنا أن أثر اختلاف القراءات القرآنية لم يكن مقتصراً على الخلاف الفقهي الجزئي في الأحكام، بل توسع وامتدّ إلى الخلاف الأصولي المتعلّق بمناهج الاستدلال، ومعاني الألفاظ، وحجية النص القرآني عند تعدد أوجه قراءته، فعلم توجيه القراءات يعد عنصرًا

أصيلاً في فهم هذا الخلاف وضبطه، فهو يبين أن اختلاف القراءات بمنزلة تعدد النصوص، وأنه ينبغي التعامل معها على هذا الأساس الأصولي.[38]

ونجد بعض القضايا الأصولية التي تأثرت بتوجيه القراءات منها مسألة **العام والخاص**، فقد ترد قراءة عامة، وتأتي قراءة أخرى مقيّدة أو مخصِّصة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ**﴾ (التوبة: 5)، فجاء الأصوليون واستخرجوا دلالة العموم في الآية، وأوضحوا أن التوجيه للقراءات والسياق العام يمنع حملها على العموم المطلق، بل يُقيَّد الحكم بالعهود والمواثيق السابقة. وقد نبه الزركشي بأن مراعاة القراءات والسياق من أهم أدوات ضبط دلالة العموم.[39]

ويظهر أثر توجيه القراءات كذلك في مسألة مهمة في الدرس الأصولي وهما **الأمر والنهي**، وهل يقتضيان الوجوب أو الندب. فقد ترد قراءة بصيغة الأمر الصريح، وأخرى بصيغة الخبر الذي يُفيد الطلب بطريق الالتزام، فجاء علم التوجيه ببيان أن الصيغة إذا اختلفت لا يعني اختلاف الحكم بالضرورة، بل قد يكون من باب آخر وهو تنوّع الأسلوب، وهو ما يؤثر في تقرير القاعدة الأصولية المتعلقة بدلالة الأمر. [40]

وهناك قضايا أصولية أخرى تأثرت أيضاً بتوجيه القراءات، منها مسألة **المطلق والمقيّد**، فقد تأتي قراءة مطلقة، وأخرى مقيّدة، فيُنظر إلى مجموع تلك القراءتين بوصفهما نصًّا واحدًا مركّبًا، والأصوليون قد أبانوا أن الجمع بين القراءات أولى من ترجيح إحداها، بغية حفظ النص القرآني بجميع أوجهه الثابتة [41]

لذلك يرى ابن عاشور أن إهمال توجيه القراءات في البحث الأصولي يؤدّي إلى خلل في بناء القواعد، مشيراً إلى أن النص القرآني لا يُفهم على قراءة واحدة إذا ثبت تعددها، ومن هنا دعا إلى اعتبار علم توجيه القراءات جزءًا من أدوات المجتهد في الاستنباط الأصولي.[42]

لذلك نخلص بنتيجة مفادها أن علم توجيه القراءات يمثّل أصلاً منهجيًا في ضبط الخلاف الأصولي، ويحظر بناء أساس تلك القواعد على قراءة واحدة مع إغفال غيرها، الأمر الذي يسهم في تحقيق الانسجام بين أصول الفقه والنص القرآني.

● المطلب الثالث: الجمع بين القراءات وأثره في توسيع الدلالة التشريعية

ذكر أهل العلم أن الجمع بين القراءات القرآنية المتواترة من أهم القواعد المنهجية في علم توجيه القراءات، لما له من أثر كبير في توسيع المعاني والدلالات التشريعية للنص القرآني، وعدم إبقاء الحكم في وجه واحد مع ثبوت غيره. فهذا الجمع يقوم على اعتبار أن كل قراءة منزّلة، وأن اجتماعها يكون بمنزلة اجتماع نصوص متعددة في الموضوع الواحد [43]

ويبرز مثالاً على ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ**﴾ وقراءة :﴿**يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ**﴾ (البقرة: 228)، فقد أفادت إحدى القراءتين ما أصل التربّص، وأفادت الأخرى بتحديد محله، فجاء الجمع بينهما أتمّ في بيان الحكم الشرعي، وقد ذكر الطبري في تفسيره فائدة مهمة مفادها أن اختلاف القراءة هنا أكسب النص مزيدًا من الإيضاح التشريعي.[44]

ومن أمثلة الجمع بين القراءات الجمع بين قراءتي النصب والجر في آية الوضوء، فالجمع بين القراءتين أسهم في بناء حكم فقهي مرن يراعي اختلاف الأحوال، بدل الاقتصار على حكم واحد، لذلك نجد الشيخ القرطبي عد هذا الجمع مثالًا واضحًا على حكمة التشريع في تعدد القراءات.[45]

ولأهمية دلالة الجمع بين القراءات رأى الأصوليون أن مسلك الجمع بين القراءات يُعدّ من أقوى مسالك الترجيح، بسبب أنه يُبقي النص على سعته، ويمنع التضييق في الأحكام، ومن الأصوليين الذين أشادوا بذلك الشيخ الشاطبي الذي بين بوضوح إلى أن الشريعة جاءت بالتيسير، وأن اختلاف القراءات من مظاهر هذا التيسير. [46]

ونخلص إلى أن ما ذكره العلماء من دلالات ومعاني تستفاد في الجمع بين القراءات يمثّل أساساً متيناً ومنهجًا تشريعيًا متوازنًا، يُراعي اختلاف الأحوال والظروف، ويكشف عن سعة الشريعة الإسلامية، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال علم توجيه القراءات.

■ المبحث الثالث: أثر توجيه القراءات في ترشيد الخلاف التفسيري

● المطلب الأول: توجيه القراءات وأثره في الجمع بين الأقوال التفسيرية

علم توجيه القراءات عده العلماء من أبرز الأدوات المنهجية في تنظيم الخلاف التفسيري والجمع بين أقوال المفسرين المختلفة، لما له من دور بارز في إرجاع هذه الأقوال

إلى أصولها من نصوصها السليمة، وأن الاختلافات الكثيرة إنما نشأت عن اعتماد قراءة دون أخرى، ولم يكن عن سوء في الفهم أو تعارض في المقاصد، لذلك فإن علم التوجية للقراءات القرآنية يزيل كل ما طرأ ويطرأ من إشكال، ويسفر عن وحدة المعنى في إطار التنوع المشروع.[47]

وإن هذا المنهج لم يكن غائبا في تفاسير الأئمة المتقدمين، بل كان حاضرا وبقوة عندهم وعلى رأسهم الإمام الطبري، فقد كان كثيرًا ما يورد العديد من المعاني والأقوال، ثم يشير إلى أن كل قول منها مبني على قراءة ثابتة، فيجمع بينها ولا يُقصي شيئًا منها. لذلك وجدنا تصريحاته في مواضع عديدة التي أشار فيها بأن اختلاف القراءات يقتضي اختلاف المعاني على وجه التنوّع، لا التضاد. [48]

ومن الأمثلة التطبيقية في هذا الباب قوله تعالى: ﴿**وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ**﴾ وقراءة: ﴿**وَيُقَاتِلُونَ النَّبِيِّينَ**﴾ (آل عمران: 112)، فبعض المفسرين وجهوا القراءة الأولى على معنى القتل الحقيقي، في حين أن فريقاً آخر منهم وجهوا القراءة الثانية على معنى الاعتداء والمقاتلة، فجاء الشيخ ابن عطية وجمع بين القولين، وذكر أن بني إسرائيل ارتكبوا الأمرين معًا، وأن اختلاف القراءة كشف عن شناعة فعلهم من جهتين: القتل والمقاتلة. [49]

كما يظهر أثر توجيه القراءات في الجمع بين الأقوال التفسيرية في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ**﴾ وقراءة: ﴿**وَمَا يَخَادِعُونَ**﴾ (البقرة: 9)، حيث وجّه المفسرون قراءة يخدعون على إظهار فعل الخداع، ووجّهوا قراءة يخادعون على المشاركة والمبالغة في المحاولة. وقد بيّن الزمخشري أن اختلاف القراءة أفاد تصويرًا نفسيًا أدقّ لحال المنافقين، وأن الجمع بين المعنيين أولى من إلغاء أحدهما. [50]

ويؤكّد ابن عاشور أن الجمع بين الأقوال التفسيرية المبنية على اختلاف القراءات يُعدّ من أكمل مناهج التفسير، لأنه يراعي جميع وجوه الأداء القرآني، ويمنع تضييق المعنى أو ترجيح قول بغير مسوّغ علمي. كما نبّه إلى أن إهمال هذا الجانب قد يؤدي إلى اتهام بعض المفسرين بالتناقض، وهو وهم ناشئ عن الجهل بتعدد القراءات.[51]

وخلاصة القول أن توجيه القراءات يمثّل أداةً فعّالة في ترشيد الخلاف التفسيري،

والجمع بين الأقوال المختلفة، وردّها إلى إطار واحد متكامل، يُبرز سعة المعنى القرآني وعمقه.

المطلب الثاني: توجيه القراءات وأثره في دفع التعارض الظاهري بين التفاسير

يواجه الدارس للتفسير أحيانًا ما يبدو تعارضًا بين أقوال المفسرين في تفسير آية واحدة، غير أن علم توجيه القراءات يكشف في كثير من هذه المواضع أن التعارض إنما هو ظاهري، وأن سببه اختلاف القراءة المعتمدة في التفسير. ومن هنا تتجلّى أهمية هذا العلم في دفع التعارض، وبيان أن كل قول تفسيري صحيح في سياقه القرائي.[52]

ومن الأمثلة الواضحة في ذلك قوله تعالى: ﴿**وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ**﴾ وقراءة: ﴿**وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ**﴾ (الإنسان: 15)، حيث وجّه بعض المفسرين القراءة المبنية للمجهول على أن الطواف واقع من غير تعيين للطائف، بينما وجّه آخرون القراءة المبنية للمعلوم على أن الولدان هم القائمون بالطواف. وقد بيّن القرطبي أن كلا المعنيين صحيح، وأن اختلاف القراءة هو الذي أوجب اختلاف التفسير.[53]

كما يظهر هذا الأثر في قوله تعالى: ﴿**وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ**﴾ وقراءة: ﴿**سَكْرَاتُ الْمَوْتِ**﴾ (ق: 19)، حيث اختلف المفسرون في توجيه الإفراد والجمع، فمنهم من ركّز على شدة الحالة الواحدة، ومنهم من ركّز على تعدد شدائد الموت. وقد نبّه ابن عاشور إلى أن الجمع بين القراءتين يُقدّم تصورًا أشمل لحال الإنسان عند الموت.[54]

ويخلص من هذه النماذج أن توجيه القراءات يُعدّ من أنجع الوسائل في دفع التعارض الظاهري بين التفاسير، وردّ الخلاف إلى أصوله النصية، ومنع إسقاط الأقوال الصحيحة بدعوى التناقض.

■ الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد.

وفي ختام هذه الرحلة البحثية في علم توجيه القراءات القرآنية وأثره في التفسير، اتضح بجلاء أن هذا العلم الرصين ليس علمًا فرعيًا، بل هو من أهم وأبرز العلوم المركزية التي لا يستغني عنها المفسر، ولا يحسن أو يكتمل الفهم التفسيري للنص القرآني دون الإحاطة به وضبط قواعده.

وهذا البحث سعى إلى إبراز مكانة علم توجيه القراءات، وإيضاح أثره الكبير في اختلاف التفسير وتنوّعه، مع الكشف عن الضوابط المنهجية التي تحكم توظيفه، والتنبيه إلى الأخطاء الشائعة في التعامل معه قديمًا وحديثًا.

- **أولًا: أهم نتائج البحث**

1. إن اختلاف القراءات القرآنية هو اختلاف تنوّع لا تضاد، وإن هذا الاختلاف مقصود بالتنزيل، ليُسهم في توسيع المعنى والدلالة، ولإثراء المعنى، لا في اضطرابه أو تناقضه.
2. التفسير الصحيح يقوم على الجمع بين القراءات الثابتة، وعدم إقصاء أو إبعاد شيء منها بدعوى الترجيح، ما دامت جميعها متواترة وصحيحة.
3. إن علم توجيه القراءات يعد من الأدوات الضرورية في تقنين وتحسين الخلاف التفسيري، إذ يردّ كثيرًا من اختلاف أقوال المفسرين إلى اختلاف القراءة المعتمدة، لا إلى اختلاف الفهم المجرد.
5. تأثير توجيه القراءات في الاستنباط الفقهي والأصولي، حيث يُعدّ اختلاف القراءات من أسباب اختلاف الأحكام، مع بقاء الجميع في دائرة المشروعية.
6. إن إهمال الضوابط المنهجية في توجيه القراءات يؤدي إلى خلل في التفسير، سواء بالخلط بين التوجيه والترجيح، أو بإهمال السياق، أو بالتوسّع غير المنضبط في التحميل الدلالي.
7. إمكان الإفادة المعاصرة من علم توجيه القراءات في بناء تفسير يجمع بين الأصالة والتجديد، متى التُزم بالمنهج العلمي الرصين، وتجنّب الإسقاطات الفكرية غير المنضبطة.

- **ثانيًا: توصيات البحث**

1. يوصى بالاهتمام بتدريس علم توجيه القراءات ضمن مناهج الدراسات القرآنية والتفسيرية في الجامعات والمعاهد الشرعية.

2. الدعوة إلى فتح آفاق البحث لدراسات تطبيقية موسّعة تُعنى بتتبع أثر القراءات في تفسير سور كاملة أو موضوعات قرآنية محددة.

3. الحذر والتحذير من قصد التوسّع غير المنضبط في التفسير المقاصدي أو العلمي عند استعمال وتطوير اختلاف القراءات، دون مراعاة أصول اللغة والسياق.

4. الاهتمام بالدراسات المقارنة بين مناهج المفسرين وخاصة في توجيه القراءات، للكشف عن تطور هذا العلم وأثره عبر العصور.

5. إبراز الدور الكبير لعلم توجيه القراءات في دفع الشبهات المتعلقة بادعاء التناقض في القرآن الكريم.

■ الهوامش

1 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص325.

2 - ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج1، ص171.

3 - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج1، ص9.

4 - نظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،ج1، ص18.

5 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج1، ص67

6 - ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج1، ص173.

7 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج11، ص195.

8 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج1، ص29؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص147.

9 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج6، ص86–89.

10 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص95.

11 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص327.

12 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج3، ص239.

13 - ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج2، ص20؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج4، ص84.

14 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج1، ص45.

15 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص98.

16 - ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات وعللها،ج1، ص61.

17 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج1، ص147.

18 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج1، ص30.

19 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص148.

20 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج16، ص311.

21 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص331.

22 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج6، ص85–87.

23 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج6، ص86–89.

24 - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج2، ص13–14.

25 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج1، ص44.

26 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج3، ص168.

27 - ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج1، ص175.

28 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج4، ص575–576

29 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج1، ص263.

30 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج2، ص282.

31 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج4، ص266.

32 - ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،ج1، ص29.

33 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص334.

34 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج6، ص90–92.

35 - ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج8، ص479

36 - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج3، ص312.

37 - الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص335.

38 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص336.

39 - المصدر نفسه، ج1، ص338.

40 - ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج1، ص178.

41 - ينظر: الشاطبي، الموافقات،ج3، ص19.

42 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص101.

43 - ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،ج1، ص10.

44 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج4، ص55.

45 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج6، ص93.

46 - الشاطبي، الموافقات،ج2، ص286.

47 - ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،ج1، ص181.

48 - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،ج1، ص54.

49 - ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج2، ص285.

50 - الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،ج1، ص59.

51 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج1، ص103.

52 - ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1، ص340.

53 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،، ج19، ص124

54 - ابن عاشور، التحرير والتنوير،،ج26، ص233.

■ فهرس المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

• القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

ثانيًا: كتب علوم القرآن والقراءات

• ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1427هـ.

• ابن جني، عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف

وآخرين، وزارة الأوقاف، القاهرة، د.ط، د.ت.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1391هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 1394هـ.
- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1404هـ.

ثالثًا: كتب التفسير

- ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984م.
- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ.
- الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ.

رابعًا: كتب أصول الفقه

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.